

«زلزال جديد» يضرب القارة القديمة

حرّض الفوز الذي حققه تحالف «سيريزا» اليساري في اليونان، أقلّاماً أوروبية كثيرة انطلقت من هواجس مرتبطة بتأثيره المباشر وغير المباشر على دول أوروبية أخرى وبالتالي على القارة العجوز ككل



الناخبون اليونانيون بعثوا برسالة امله كبيرة إلى أوروبا (ا ف ب)

نادين شلف

فرض انتصار تحالف «سيريزا» نفسه على المنطقة الأوروبية ككل، فالعزف اليوناني المنفرد سستمع أصداؤه في دول أوروبية أخرى، حيث التماهي مع الخطاب اليساري يجد موطناً قداماً وحيث مناهضة سياسة التقشف الأوروبية، تصبح مع الوقت أكثر شراسة، وخصوصاً أن هناك ما ينذر بحقبة جديدة من المواجهة الاقتصادية اليونانية مع برلين وبروكسل، قد تؤدي إلى تغييرات يشتهيها كثيرون في السياسة الاقتصادية التي تتبعها القارة العجوز (تقرير موسع على موقعنا). ولكن هذا التغيير ليس سهل الحدوث، بحسب ما يرى بعض المراقبين والمحللين الأوروبيين الذين انبروا، منذ أول من أمس، يتحدثون عن خلط جديد للأوراق في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أن منهم من رأى أن المواجهات المرتقبة ستؤدي إلى خاسر، لن يعرف من هو في الوقت القريب. ورغم التمايز بين مؤيد لأي تغيير أو معارض له، إلا أن غالبية من ألقى الضوء عليه، خلص إلى أن ما قبل انتخابات اليونان لن يكون كما بعده، حتى إن البعض وصل إلى حدّ التبشير بأن «الربيع الأوروبي» قد حان، كحال لوران هيربلاي في صحيفة «لو فيغارو»، الذي قال إن «الانتخابات التشريعية اليونانية هذا الأحد، تعني انتصار الديمقراطية على أوروبا التقشفية والاستبدادية».

«الناخبون اليونانيون بعثوا برسالة أمل كبيرة إلى أوروبا قاطبة»، قال هيربلاي صاحب مدونة «غوليست لير»، مضيفاً أن «النتيجة مشجعة بشكل مضاعف، وهي تبرهن أن الشعب يمكن أن يستفيق، عندما يكون لديه الوسائل المناسبة، لإسقاط الأحزاب التي فشلت». ووصل الكاتب إلى اعتبار 25 كانون الثاني «يوماً كبيراً في التاريخ والديمقراطيات الأوروبية، إنه اليوم حين قام الشعب باستعادة مصيره بيده، في وجه تعاليم القلّة التي أصبحت مجنونة». ولكن الانتصار الذي انتشى به هيربلاي «فتح للتلو على فصل جديد من عدم الاستقرار الأوروبي»، وفق المحلل الاقتصادي، جورج مانوس، الذي قال في سياق مقال في صحيفة «فايننشيل تايمز» البريطانية، إن «الترويكا» المكونة من المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ستواجه الطموحات الاقتصادية لزعيم تحالف «سيريزا»، ألكسيس تسيبراس، المتمثلة بإعادة التفاوض حول شروط الديون، بمزيد من الإصرار. ورأى أن برلين وبروكسل ستتردان على مطالبه بالتشديد على الاستقرار في المسار الحالي وتنفيذ السياسات المتفق عليها، لتجنب أي نوع من التنازلات، قد يعطي فرصة للمطالبة بإجراءات مشابهة في دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا، حيث حزب «بوديموس» اليساري والمتعاطف مع «سيريزا»، يقود استطلاعات الرأي في انتخابات مهمة ستجرى هذه السنة.

«فايننشال تايمز»، نشرت تقريراً آخر للكاتب، طوني باربر، بعنوان «هل سيكون تسيبراس لولا أو تشافيز؟» وشبّه الكاتب سعي تسيبراس للتفاوض على تخفيف الديون، إلى

تهديد الرئيس اليونان الأسبق، أندريا باباندريو، بالانسحاب من حلف «شمال الأطلسي» وبعدها من المنظمة الاقتصادية الأوروبية، ليشير بعدها إلى أن باباندريو لم يقم بالنهاية بأي من الخطوتين. وأوضح باربر أن «تكتيكه السياسي (باباندريو) كان تصامياً، وخطابه كان نارياً، ولكن في محصلة سياسته الخارجية فقد كان براغماتياً».

وانطلاقاً من هذه النظرية، انتقل طوني باربر إلى نظرية أخرى مبنية على تساؤل مركزي «لن يكون عليه إجابة محددة قريباً، وهو هل سيتحوّل تسيبراس إلى شخصية معتدلة في السلطة، مستعدة لعقد صفقات مع الدائنين في اليونان؟»، مضيفاً في هذا الإطار أنه على مدى ثلاث سنوات ظهر على أنه «مثل هيوغو تشافيز الرئيس الفنزويلي الراحل والشعوبي الذي أثار قلق الولايات المتحدة، وأحياناً كانه الرئيس البرازيلي السابق، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، الذي حلماً أصبح رئيساً أدار السلطة كانه إصلاحي أكثر من كونه يسارياً راديكالياً».

أما في صحيفة «ذي انديبندنت» البريطانية، فقد كتب المحلل الاقتصادي، أندرو هاموند، وهو

اليونان تنتفض على التقشف: هبوط ناعم في أحضان اليسار

حسن شقراني

مقعدان فقط فصلا بين حزب اليسار اليوناني، «سيريزا»، والغالبية المطلقة في مجلس النواب الذي يضم 300 برلماني، ولكن قلما يهم، فتشكيلة الزعيم ألكسيس تسيبراس، التي انطلقت كالصاروخ السياسي خلال الأعوام الثلاثة الماضية على قاعدة التخلص من إملاعات الخارج وسياسات التقشف، ستحكم عبر ائتلاف. قد يوصف بأنه «غريب عجيب» في ظروف أخرى. توصلت إليه مع حزب اليمين، «الاستقلال يون» اليونانيون، في حكومة عنوانها «مكافحة التقشف».

يحمل هذا الفوز أملاً جديدة لشعب تعاني ربع قواه العاملة بطالة قاتلة. غير أنه يُعدّ مقلقاً لقادة الاتحاد الأوروبي وللأسواق المالية التي غنمت من تعثر بلاد الإغريق نتيجة إدارة سياسية واقتصادية مترهلة. يقوم برنامج الحزب اليساري على إعادة التفاوض حول برنامج الدعم الأوروبي الذي صاغته الـ«ترويكا» المكونة من الاتحاد الأوروبي، المصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. تبلغ قيمة هذا البرنامج «الإنقاذي» 240 مليار يورو، يُنفذ على مراحل تمتد خمسة أعوام، وتحديدًا حين بدأ انهيار الاقتصاد اليوناني عام 2009، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25%، وارتفع معدل البطالة إلى 26%.

ردّ الفعل الأولي للأسواق المالية على اجتياح اليسار لبرلمان هذه الديمقراطية الأوروبية، لم يكن دراماتيكيًا، وذلك لسببين أساسيين. الأول أن جميع المؤشرات خلال فترة

العام الماضي بالحد الأدنى كانت تفيد بأن «سيريزا» سيحقق فوزاً معيناً في هذه الانتخابات، أو أن الحزب الحاكم، «الديموقراطية الجديدة» الذي هندس اتفاق التقشف مع «الخارج»، سيشهد انكساراً عظيماً. لذا بدأ وصول اليسار إلى السلطة كأنه هبوط ناعم، كان الجميع يستعد لحدوثه. أما السبب الثاني، فهو أن هذه التحولات اليونانية تأتي مباشرة بعد إعلان المصرف المركزي الأوروبي، في كنف مؤتمر دافوس في الأسبوع الماضي، برنامجاً نقدياً طموحاً من التسيير الكمي (QE) أي طبع النقد لشراء السندات السيادية والأوراق المالية. بقيمة 60 مليار يورو شهرياً خلال عام ونصف عام بالحد الأدنى، وذلك بهدف إراحة الأسواق من عبء هذه الأوراق المالية وإتاحة مجالات التمويل والخطوط الائتمانية للشركات والأفراد. صحيح أن برنامجاً كهذا جاء متأخراً جداً بعد تجارب ناجحة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، غير أن توقيت الإعلان عنه مناسب جداً، أي عشية انتخابات يونانية قد توصل إلى انكسار لليورو أو ربما، في حالة متطرفة، إلى خروج لليونان من الوحدة النقدية.

مهما يكن فإن أسواق المال وأبواق التقشف لا تقيم أهمية لخيارات الشعب اليوناني. برأيها فإن البلاد حققت الكثير خلال الأعوام الأخيرة في ظل برنامج التقشف، ولا يُمكن التخلي عن أجندة البرنامج الآن في الحقيقة. نجحت البلاد في التخلص تقريباً من عجز الموازنة، فيما الفائض الأولي المحسوب قبل دفعات فوائد الديون يُتوقع أن يبلغ 3% و5% هذا العام. كذلك تحول عجز الحساب الجاري مع الخارج إلى فائض قد يُبنى عليه.

ولكن كل ذلك لا يهّم من وجهة نظر الشعب. فقد فرضت الترويكا على أثينا خيارات صعبة جداً كان لها آثار مدمرة على العائلات الهشة. في حديث لصحيفة «نيويورك تايمز»، يختصر المستشار السابق للمفوضية الأوروبية، أستاذ الاقتصاد في جامعة لندن للاقتصاد (LSE)، بول دو غرو الوضع كالتالي: فاز اليسار اليوناني لأن هؤلاء الذين فرضوا إجراءات



قد لا يكون للحكومة اليسارية خيارات كثيرة للمناورة



التقشف (على البلاد) لم يفكروا أبداً بتأثير هذه السياسات القاسية التي أفقرت ملايين الناس. «إن حكم الشعب واضح: ستضع حداً لحلقة التقشف الشريرة»، صرخ، ألكسيس تسيبراس، الزعيم اليساري الشاب، الذي بالكاد استهل عقده الخامس. أمام الجماهير التواقعة خارج جامعة أثينا. خطابه لم يكن جامداً، وعد «بمذ اليد إلى أوروبا» ولكن الحق هذه المبادرة بضرورة أن «تتغير أوروبا».

في الحقيقة عانت أوروبا منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبعدها أزمة اليورو ومصاعب اليونان، وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وإيرلندا، أزمة هوية اقتصادية ومالية. فإرثها الاجتماعي القائم على التعاضد في